الصّفة المشبّهة في ضوء الدّرس النّحوي

إعداد

الدكتور /حسين عثمان محمد حكمي
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة جازان

الملخص

يعدّ هذا البحث ضمن سلسلة الدراسات النحوية التي تعرض جهود النحويين في تقديم مادة علمية تتلاءم مع معطيات الدرس النحوي، من خلال اختياره بابًا من الأبواب التي تظهر فيه بجلاء مكانة نحو العربية، وعبقريته، حيث يتناول موضوعًا من الموضوعات المشتركة في باب الصرف والنحو وهو (الصفة المشبهة) .. فعلى مالها من قيمة حددها الصرفيّون، إلا أن البحث – هنا - يتطرق لها بالجمع والتوثيق، والتحليل والمناقشة والمعالجة من منظور نحوي.. ويسوق ما جمعه النحويون في كتبهم حول موضوع شائك متشعب هو الصفة المشبهة. وإن ما ورد في المصادر والمراجع ليؤكد مدى اهتمام النحاة القدامى والمتأخرين بهذا الباب، وكثرة كلامهم عن الصفة المشبهة، وفيم شابهت اسم الفاعل؟ وكيف تميزت عنه؟ كما يلحظ حديثهم المسهب عن صور إعمالها، وأحوالها مع معمولها، وقد وضعوا لكل منها حدًّا، ومثلوا له بأمثلة مصنوعة، واستدلوا على جواز هذه الصور من كلام العرب شعرًا ونثرًا.. ومع ذلك جاءت قضايا (الصفة المشبهة) متداخلة مع (اسم الفاعل)، ابتداءً بتسميتها، ومدلولها، وبيان وجوه الشبه والاختلاف بينها وبين اسم الفاعل، وأقسامها، وصوغها، وانتهاءً بصورها وأحوالها مع المعمول بعدها، والجائز من استعمالاتها والممتنع، والحسن منه والضعيف والقبيح .. وهذا ما حاوله البحث من خلال دراسة تلك القضايا ومعالجتها عن طريق العرض والاستدلال والتمثيل، وبيان المسائل المتعلقة بالباب والمختلف فيها، وترجيح ما يحتاج لذلك.. ويدور البحث على ستة مباحث، جميعها تتناول القضايا الأساسية للصفة المشبهة في ضوء الدرس النحوي، ثم الختام، والهوامش، وثبت بمصادر البحث ومراجعه.

The Active Participle-like Attributive Adjective in Traditional Arabic Grammar

By

Dr. Hussein Othman Mohamed Hakami

College of Arts and Humanities

Jazan University

Abstract

This paper is a research endeavor within a series of syntactical and grammatical studies that unveil the grammarians' ever-lasting efforts towards introducing a scientific material which, in turn, may fit what is given about traditional grammar courses through well-selecting the approach which clearly reveals the real and apparent position of Arabic grammar and its genius. The paper deals with one of the common and interrelated subjects in grammar, namely "the active participle-like attributive adjective". Despite of what the grammarians concluded about this sort of attributes, this present paper tackles it through collecting data, and documentation, analysis, argumentation, and the treatment from a grammatical and syntactical perspective. Indeed, what has been mentioned in the various sources and references assured that old and late grammarians argue much about the " the active participle-like attributive adjective", and how it is similar to and distinguished from the active participle. In addition, grammarians' prolix and prosy argumentation about the different ways of its usage as well as its different cases with its recipient is obviously noticed, and they have shown the difference between the active participle resembling attribute and the active participle, providing well-formed examples. They have also deduced the permissibility of these forms of the attribute from the prosaic and poetic written and spoken discourse of Arabs. Nevertheless, the questions about the "the active participle-like attributive adjective" are proved to be diverse and interrelated to "Active participle" in terms of its name, lexical meaning, the similarities to and differences from "Active Participle", its classes, its forms and shapes, its different cases with its recipient and the permitted and indeclinable cases of its uses. Thus, the present paper tries the so-mentioned questions and issues in a way by which the researcher could deal with these questions through presentation, deduction, and giving examples, and explanation of the relative and irrelative issues.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد:

فهدمًا للجمود الفكري الذي يتناقله فئة من العلماء، وحكاه الشيخ ياسين (بدون، ٢/ ٧٧) في حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح، وهو يتحدث عن اسم المرّة نقلا عن الشيخ الدنوشري، تعليقًا على ما رواه عن أبي حيان من أنه نقل أمرًا لم ينبه عليه غيره، حيث يقول: "الأحكام النحوية اليوم قد تقررت، فليس لأحد أن يزيد فيها؛ لكون العرب المسموع عنهم قد انقرضوا، وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء".

وإنها لحجة تلك التي يسوقها (الدنوشري): العرب المسموع عنهم قد انقرضوا، حقًّا تبدو أنها قوية!! ولكن هل فهم كل ما ورد عنهم الفهم الصحيح؟ كما أنه هل فهمت الأساليب القرآنية والنصوص النبوية الشريفة الفهم الأخير الذي ليس بعده فهم؟

إن الحقيقة التاريخية الثابتة تشهد بأن أوعية النقل قد تركت مجالات كثيرة لمن تنقل إليها؛ لتبحث وتدرس وتستخلص الجديد، وإن الذهن البشري بما أودعه الله من خصوبة متجددة يستطيع أن يفهم في المنقول غير ما فهمه الأوائل.

ثم من يصدق دعوى أن الأوائل لم يتركوا للأواخر استقراء..

إننا نفتقد استقراءً كاملًا وواعيًا ومصنفًا عند الأقدمين لتحديد وجهات النظر المتباينة في العديد من القضايا النحوية والصرفية، وذلك على ما بين النحو والصرف من صلة وترابط..

ولعل في هذه المحاولة من البحث ما يكشف اللثام عن مثل ذلك، من خلال تناوله لواحد من الموضوعات المشتركة في باب الصرف والنحو هو (الصفة المشبهة).. فعلى مالها من قيمة حددها الصرفيّون، إلا أنني ارتأيتُ أن أسلّط مزيدًا من الضوء على دراسات النحويين لها، ومن هنا كان الهدف من هذا البحث أمران:

١- دراسة (الصفة المشبهة) دراسة نحوية صِرْفة، بحيث أتعرض لها بالجمع والتوثيق، والتحليل، والمناقشة، والمعالجة، من منظور نحوي، لذا كان العنوان :

(الصّفة المشبّهة في ضوء الدرس النّحوي)

٢- كشف النقاب عن مدى اهتمام علماء النحو بهذا الباب، حيث أولوه عناية فائقة. فالمتأمل في المصادر والمراجع النحوية يدرك كثرة كلام العلماء القدامى والمتأخرين منهم عن الصفة المشبهة، وفيم شابهت اسم الفاعل؟

وكيف تميّزت عنه؟ كما يلحظ طول حديثهم عن صور إعمالها، وأحوالها مع معمولها، حيث وسعوا دائرة الحديث عن ذلك حتى يصل – أحيانًا – إلى درجة المبالغة والتكلف.. فمثلًا أوصلوا المشهور من صورها إلى ست وثلاثين صورة، ثم أوصلوها إلى اثنتين وسبعين صورة.. حتى وصلت الصور الحاصلة من استعمال الصفة المشبهة مع معمولها عند بعض المتأخرين إلى أربعة عشر ألفًا ومائتين وست وخمسين صورة. بعضها جائز، وبعضها ممتنع (الأزهري، بدون، ٢/ ٨٥). وقسموا الجائز إلى حسن، وضعيف، وقبيح.. ووضعوا لكل منها حدًّا، ومثلوا له بأمثلة مصنوعة، واستدلوا على جواز هذه الصور من كلام العرب شعرا ونثرا (ابن مالك،١٤٠٢هـ، ٢/ ١٠٦٠).

ويظهر لي حسب - ما وقفت عليه من دراسات- أني لم أجد من الباحثين المعاصرين من خصّ موضوع (الصفة المشبهة) بالدراسة النحوية، ومعالجة قضاياها وصورها، بالطرح نفسه كما في دراستي هذه، سوى بحث موجز قصير لا تزيد عدد صفحاته على خمس عشرة صفحة، يحمل عنوان (التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة – رؤية جديدة) للباحث الدكتور عبد الكريم مصلح أحمد البلحة، وهو منشور في مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، العدد ٧ مارس ٢٠٠٨م. والبحث من اسمه يركز على التفرقة بين هذه المشتقات:اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة من حيث الجانب الصرفي، ومن حيث الجانب النحوي فيما أسماه بالعلاقة الإسنادية.. وفق رؤيته الجديدة، مع تقييمه لمحاولة من سبقوه في التفرقة بينها، وماعدا ذلك من مسائل لم يتطرق لها. وهناك رسالة دكتوراه بعنوان (الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم) من إعداد الباحث: سمير " محمد عزيز " نمر موقده – في كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس- قسم اللغة العربية وآدابها، من العام ٢٠٠٩م. وهي دراسة مستفيضة تصل عدد صفحاتها إلى أربعمائة وثلاثين صفحة، وتكونت من فصلين رئيسين، أما الأول فبعنوان الصفة المشبهة في القرآن الكريم، وأما الثاني فبعنوان صيغ مبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم. والرسالة بحث أقرب إلى الدراسة الوصفية التطبيقية من حيث استعمالات الصفة المشبهة وصيغ المبالغة في القرآن الكريم ودلالتها إلى جانب الدراسة الإحصائية، ولا يتوافق مع الطرح الذي أنشده في هذا البحث.

وعلى هذا فإني لأرجو أن يكون بحثي هذا إضافة رائعة تضاف إلى غيرها من الدارسات النحوية السابقة التي تناولت قضايا الصفة المشبهة في الدرس اللغوي، ولَبِنة من لبنات البحث العلمي الأصيل.

وقد جاءت محاور الدرس النحوي عن الصفة المشبهة في كتب النحاة القدامى والمتأخرين على النحو الآتي:

١- تعريف الصفة المشبهة.
٢- صوغها.
٣- ما يميّز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل.
٤- صور إعمالها.
٥- الصفة المشبهة المقترنة بأل.

وسوف يعرض البحث لتفصيل القول في ذلك من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: الصفة المشبهة (التسمية والتعريف).

المبحث الثاني: أقسامها، وصوغها.

المبحث الثالث: الصفة المشبهة واسم الفاعل (الشبه والمخالفة).

المبحث الرابع: الصفة المشبهة ودلالتها مابين الثبوت والحدوث.

المبحث الخامس: صور إعمال الصفة المشبهة.

المبحث السادس: الصفة المشبهة مقترنة بأل.

المبحث الأول
الصفة المشبهة (التسمية والتعريف)

تحدث عنها سيبويه (١٤٠٣ هـ،١/ ١٩٤) تحت باب مستقل فقال: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل في ما عملت فيه..."، ثم ذكر بعض مسائلها وأحكامها مع معمولها.

ولم يخرج المبرد (بدون، ٤/ ١٥٨) في تعريف الصفة المشبهة وتسميتها عن سيبويه بشيء يذكر، فنراه يقول: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه، وإنما تعمل فيما كان من سببها، وذلك كقولك: هذا حسَنُ الوجهِ، وكثيرُ المالِ. اعلم أن هذه الصفة إنما حدّها أن تقول: هذا رجلٌ حسَنٌ وجهُهُ، وكثيرٌ مالُه. فترفع ما بعد (حَسَنٌ) و(كثيرٌ) بفعلهما؛ لأن الحسن إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال فهذا بمنزلة قولك: هذا رجلٌ قائمٌ أبوه، وقاعدٌ أخوه".

ومرادهما معا بالفاعل: اسم الفاعل.

ويبدو أن أول من أطلق عليها مصطلح: (الصفة المشبهة باسم الفاعل) هو ابن السراج (١٤٠٥ هـ، ١/ ١٣٠) وعرّفها بذكر عدد من أمثلتها فقال:

"الثاني: وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل. الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين : هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين وذلك نحو : حَسن وشديد وما أشبهه، تقول : مررت برجل حسنٍ أبوه وشديدٍ أبوه؛ لأنك تقول: حسنٌ وجهُه وشديدٌ وشديدة، فتذكر وتؤنث. وتقول : الحسن والشديد فتدخل الألف واللام".

وعرفها الزجاجي(١٩٨٢م، ص١٣٥) بأنها: "كل صفة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث". وهو يكاد يتفق في تعريفه الصفة المشبهة مع تعريف ابن السراج السابق.

أما أبوعلي الفارسي(١٣٨٩هـ، ص١٥٠) فقد عرفها بقوله: "هذه الصفات مشبهة باسم الفاعل

كما كان اسم الفاعل مشبها بالفعل، وذلك نحو: حسن، وشديد، وكريم وجهه.. وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل، فلم تكن على أوزان الفعل كما كان (ضارب) في وزن الفعل على حركته وسكونه".

ويوافق الزمخشري (بدون، أ، ص٢٣٠) ابن السراج والزجاجي في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع، ويضيف على ذلك بأنها " ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو: كريم، وحَسَن، وصعب.. وهي لذلك تعمل عمل فعلها، فيقال: زيد كريمٌ حسبُه، وحسنٌ وجهُه، وصعبٌ جانبُه. وهي تدل على معنى ثابت، فإن أريد الحدوث قيل: حاسنٌ الآن أو غدا".

وعرّفها ابن الحاجب (١٤١٨ هـ، ٣/ ٨٤٠) بقوله: "الصفة المشبهة هي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت".

وقوله: من فعل لازم، أي : من مصدر، ويخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين، وقوله: لمن قام به، يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كـ(معدول عنه)، وأسماء الزمان والمكان والآلة، وقوله: على معنى الثبوت، أي : الاستمرار واللزوم، يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد في أنه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث.. (الرضي، ١٤٠٥هـ، ٢/ ٢٠٥).

وعند ابن عصفور (١٩٨٦م، ص١٥٣) الصفة المشبهة: "هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول به منصوب، إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فنصبت، نحو قولك: هذا حسنٌ الوجهَ". ويلحظ أنه أدخل اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم كـ : قائم ونائم، في أنه صفة مأخوذة من فعل غير متعد.. وبيّن وجه الشبه باسم الفاعل المشتق من الفعل المتعدي.

ومن تعريفات ابن مالك (١٤٠٢هـ، ٢/ ١٠٥٤) للصفة المشبهة قوله: "الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم، صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى".

وإنما قيد الفاعل بالمعنى؛ لأنه لا تضاف الصفة المشبهة إليه بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى(الأشموني،١٣٦٥هـ،٤/ ١٢٢).

وقال ابن مالك (١٤٠٢هـ، ٢/ ١٠٥٥-١٠٥٦):

"وضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت، وبمباينة وزنها لوزن المضارع. لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها، ولو كانت لازمة لها لم تبن من (عَرَض) و(طَرَأ) ونحوهما. ولو كانت تباين وزنها ووزن المضارع لازما لها لم يعد منها: (معتدل القامة) و(منطلق اللسان) ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤديه (فَعِيل) وغيره مما لا يوازن المضارع. وإنما يضبطها ضبطا جامعا مانعا ما ذكرته من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى.

فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقا، واسم الفاعل الذي لا يتعدى. ولا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى كـ(ماش) و(جالس) مما ليس فيه معنى (فعيل) وشبهه من أبنية الغرائز. فإن كان فيه معنى شيء منها صلح للإضافة إلى الفاعل، والتحق بالصفات المشبهة كـ(منبسط الوجه) و(منطلق اللسان)، فإنها بمعنى (طليق) و(فصيح)، وكذلك ما أشبهه. ومثال موافقتها في العمل المعدَّي قولك: (زيد حسنٌ وجهَهُ) فـ(حَسَن) قد نصب (وجهه) على التشبيه بما ينتصب باسم فاعل معدًّى، كقولك: (زيد باسطٌ وجهَهُ) ".

أما ابن هشام (٢٠٠٧م، ص١٥١) فعرّفها بأنها "الصفة التي أخذت من مصدر فعل قاصر وحُوّل إسنادها عن فاعلها الحقيقي إلى ما يلابسه".

وقد وضح ذلك بمثال في قوله: (زيدٌ حسَنٌ وجهُهُ)، فالفاعل الحقيقي في المثال هو (الوجه) في أنه هو الذي قام به الحسن، والأصل فيه (حَسُنَ وَجْهُهُ) بالرفع، وعندما أريدت المبالغة حوّلت الإسناد إلى ضمير زيد، وصار تقديره: حسَنٌ هو، ثم شبهت الصفة باسم الفاعل المتعدي، ونصبت "الوجه" على التشبيه بالمفعول به(ابن هشام، ٢٠٠٧م، ص١٥١-١٥٢).

وعرّفها في كتابه (شرح شذور الذهب) بأنها: كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها، وتختص بالحال، وبالمعمول السببيّ المؤخر(ابن هشام،١٩٨٤م، ص٥٠٩).

فقوله: تختص بالحال أي: الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وقوله: بالمعمول السببي أي: ما هو متصل بضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، فقولك: زيد حسنٌ وجهُهُ، و زيد حَسَنُ الوجهِ، أي: الوجه منه، فهو إما على نيابة (أل) مناب الضمير المضاف إليه، أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه، واسم الفاعل معموله سببيا وأجنبيا، فتقول فيه: زيد ضاربٌ عمرًا، ولا تقول: زيد حسنٌ عمرًا.

إلى هنا، يكون النحويون قد انتهوا إلى أن المصطلح الغالب على الباب هو: (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وأن هناك ثمة مخالفة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل (على ما سيرد في البحث إن شاء الله).

وعلى الرغم من تفاوت مفهوم الصفة المشبهة في كتبهم - إذ منهم من اكتفى بالحديث عنها من جانب العمل النحوي دون وضع تعريف محدد لها، كما هو عند سيبويه والمبرد، ومنهم من وضع تعريفات لها، غير أن تلك التعريفات – أيضا- تفاوتت، إلا أنه بالإمكان إيجاز تعريف (الصفة المشبهة) بالقول:

هي وصف مشتق من الفعل اللازم – غالبًا – للدلالة على نسبة الحدث إلى ذات الموصوف به على وجه الثبوت والاستمرار، لا على وجه الحدوث.. نحو: حَسَن وكريم وصعب وأسود وأكحل. وربما صيغت الصفة المشبهة من الفعل المتعدي صوغًا سماعيًّا، مثل: رحيم، وعليم.. وسيتطرق البحث لذلك في موضعه.

المبحث الثاني
أقسامها، وصوغها

قسّم بعض النحويين(ابن عصفور، ١٤٠٠هـ، ١/ ٥٦٦-٥٦٧، أبوحيان، ١٤٠٨هـ ،٣/ ٢٤٣-٢٤٤) الصفة المشبهة باعتبار شبهها باسم الفاعل من حيث التذكير والتأنيث إلى أقسام.

من ذلك ما أورده ابن عصفور(١٤٠٠هـ، ١/ ٥٦٦-٥٦٧) حيث يقول:

"والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه عمومًا. وقسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه خصوصًا. وقسم فيه خلاف. فالذي يُشبّه باسم الفاعل عمومًا هو كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث، ونعني بالعموم أنْ تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر، مثال ذلك: مررتُ برجُلٍ حَسنِ الوَجْهِ. والذي يشبه باسم الفاعل خصوصًا هو كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث: مثال ذلك: (عذراء) في المؤنث و(مُلتَح) في المذكّر، تقول: مررتُ برجلٍ مُلتَح الابنِ، وبامرأةٍ عذراءِ البنتِ، ولا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ أعذرَ البنتِ ولا بامرأةٍ مُلتحيةِ الابنِ، لئلا تحدث لفظًا ليس من كلام العرب. والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاصّ بأحدهما، مثال ذلك: (حائض) في المؤنث و(خصيّ) في المذكر، فتقول: مررتُ برجلٍ خَصِيٍّ الابنِ وبامرأةٍ حائضِ البِنتِ. فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكّر والمذكّر على المؤنث نحو: مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبامرأةٍ خَصيٍّ الزَوج. ووجه جوازه عنده أنّه لم يحدث لفظًا ليس من كلام العرب، لأنَّ خَصيًّا فعيلٌ، وفعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء، وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر. وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين، لأنَّ هذا الباب مجاز، والمجاز لا يقال منه إلاَّ ما سُمعَ..".

وتصاغ الصفة المشبهة من فعل لازم كطاهر من (طَهُرَ)، وجميل من (جَمُلَ)، وحَسَنَ من(حَسُنَ). فهي أفعال لازمة وضعًا وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع.

والمراد بالدوام الثبوت الذي لا يتطلب زمانًا لها؛ لأنها تدل على صفات ثابتة، والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة.

وقد اختلف النحويون في صيغ الصفة المشبهة هل هي قياسية أم سماعية؟ والرضي (١٣٩٥هـ، ١/ ١٤٤) أقرّ بأنها قياسية في الصيغ التي جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة وغيرها، حيث يقول: " وما كان من العيوب الظاهرة كالعَور والعَمى، ومن الحلي كالسواد والبياض والزَّبَب والرّسح والهَضْم والصَّلَع أن يكون على أفعل ومؤنثه فعلاء وجمعها فُعْل".

المبحث الثالث:
الصفة المشبهة واسم الفاعل
(الشبه والمخالفة)

لما شابهت الصفة هذه اسم الفاعل سميت بالصفة المشبهة باسم الفاعل، ووجه شبهها به أنها تدل على معنى وصاحبه، وينعت بها كما ينعت باسم الفاعل، وأنها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع، وتدخلها الألف واللام، مثل اسم الفاعل، فلذلك حملت عليه في عمل النصب، والأصل أنها لا تنصب؛ لأنها من فعل قاصر، ولكن لقوة شبهها باسم الفاعل اقترضت منه حكم النصب، بخلاف أفعل التفضيل في نحو: زيد أفضل منك الأب؛ وأعلم، وأكثر؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث (ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨١، ٨٢، ابن عصفور، ١٩٨٦م، ص١٥٣، ابن هشام،١٣٨٣هـ، ص٢٧٨).

ومما تشترك فيه الصفة المشبهة مع اسم الفاعل صوغها من الفعل اللازم (الأزهري، بدون، ٢/ ٨٢) واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي. وأيضا مجاراة المضارع في حركاته وسكناته، حيث قرر النحاة أن اسم الفاعل يجاري الفعل المضارع في حركاته وسكناته (الرضي، ١٤٠٥هـ،٢/ ٢٠٥). والصفة المشبهة شابهته في المجاراة في مثل (طاهر القلب)، أي: ما كان من الصفة المشبهة على وزن (فاعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢].

وقد اقتصرت في عمل النصب على واحد، لأنه أقل درجات المتعدي. وكان أصلها أن لا تعمل النصب؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مصوغة من فعل لازم، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله (ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٨، الأزهري، بدون، ٢/ ٨٠).

فعمل الصفة المشبهة النصب إنما هو لشبهها باسم الفاعل، وعمل اسم الفاعل إنما لشبهه بالفعل المضارع، فهي مشبهة بالشبه بما يعمل، ولذلك لم تقو أن تعمل عمل اسم الفاعل، ولم تعمل إلا فيما كان من سببها. وهذا معنى قول سيبويه(١٤٠٣هـ، ١/ ١٩٤): ".. ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفًا بالألف واللام أو نكرة، لا تُجَاوِز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه".

ما يميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل:

الصفة المشبهة وإن أشبهت اسم الفاعل فيما رصد البحث آنفا، إلا أنها تميزت عنه بعدة أمور، ذكرها النحويون، وهي :

١- أنها تدل على صفة ثابتة، واسم الفاعل يدل على صفة متجددة.

٢- أنها تصاغ من الفعل اللازم قياسا، ولا تصاغ من المتعدي إلا سماعا، نحو: رحيم وعليم. وقد تصاغ من المتعدي على وزن اسم الفاعل إذا تنوسي المفعول به، وصار فعلها من اللازم القاصر، نحو: فلان قاطعُ السيفِ، وسابقُ الفرسِ، ومسمعُ الصوتِ، ومخترقُ السهم.

كما تصاغ من الفعل المبني للمجهول، مرادًا بها معنى الثبوت والدوام، نحو: محمودُ الخلق، وميمونُ النفس..

واسم الفاعل يصاغ قياسا من الفعلين اللازم والمتعدي.. نحو: قائم، وضارب.

٣- أنها تكون للزمن الماضي المتصل بالحاضر، كـ (حسن الوجه)، ولا تكون للماضي المنقطع والمستقبل، فلا يقال: حسن الوجه أمس، ولا غدًا.

وهو- أي: اسم الفاعل -يكون لأحد الأزمنة الثلاثة نحو: حاسنٌ أمس أو الآن أو غدًا.

والحاصل من هذه المادة أنك إن أردت ثبوت الوصف قلت: (حسن) ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلت: حاسن، ولا تقول: حسن (ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٢- ٨٣، الأزهري، ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [هود: ١٢] عدل عن ضيق إلى ضائق؛ ليدل على أنه ضيق عارض في الحال غير ثابت (الزمخشري، بدون، ب، ٢/ ٢٦١). وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف:٦٤] في القراءة الشاذة، حكاها عيسى بن سليمان (ابن خالويه، ١٩٣٤م، ص٤٤) حيث عدل عن (عمين) إلى (عامين) لهذا المعنى.

٤- أنها تكون مجارية للفعل المضارع في حركاته وسكناته، كـ: طاهر القلب، وضامر البطن، ومستقيم الرأي، ومعتدل القامة، فإنها مجارية للفعل: (يطهر) و(يضمر) و(يستقيم) و(يعتدل). وتكون غير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ: حسن الوجه، وجميل الظاهر، وضخم الجثة، وملآن الجوف، فإنها ليست مجارية للفعل: يحسن، ويجمل، ويضخم، ويملأ. ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريا للمضارع، أي: موافق له في الحركات والسكنات (ابن هشام، ١٤١٩هـ، ٣/ ٢٤٨، ابن عقيل، ١٩٩٤م، ٣/ ٧١) كـ: ضارب ويضرب، وقائم ويقوم.

٥- يجوز إضافتها إلى فاعلها، بل يستحسن فيها ذلك، نحو: طاهر الذّيلِ، وحسن الخلقِ، ومنطلق اللسانِ، ومعتدل الرأيِ. والأصل: طاهرٌ ذيلُه، وحسنٌ خلقُه، ومنطلقٌ لسانُه، ومعتدلٌ رأيُه..

واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك؛ لأنه إن كان لازما قصد ثبوت معناه، وصار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعديا فالجمهور على منع ذلك فيه، فلا استحسان (سيبويه، ١٤٠٣هـ، ١/ ١٩٤، المبرد، بدون، ٤/ ١٨٥).

٦- أن منصوبها لا يتقدم عليها، وهو ما عناه المبرد (بدون،٤/ ١٦٤) في قوله: "فمن ثم لم يجز أن تقول: وجهًا زيد حَسَنٌ، ولا زيدُ وجهًا حَسَنٌ"؛ لأنها فرع اسم الفاعل في العمل، وعليه لا يجوز: زيدٌ وجهَهُ حَسَنٌ، بنصب (وجهه).

والمراد بمنصوبها المنصوب على طريقة

المفعول به؛ لأنه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل.

بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقديم معموله عليه، تقول: زيدٌ عمرًا ضاربٌ، ومن ثم صح نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو: (زيدًا أنا ضاربُه)؛ لأن ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه، إلا إذا كان بـ(أل) فيمتنع حينئذ تقديم المنصوب، لأن "أل" موصول و(ضارب) صلته، ولا يتقدم بعض الصلة عليه.

وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيّه بصفة محذوفة في نحو: زيدٌ أبوه حسَنٌ وجهُه، فلا يجوز نصب (الأب) بصفة محذوفة معتمدة على (زيد) تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب (وجهه)؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم، ومالا يعمل في متقدم لا يفسر عاملا (الأزهري، بدون، ٢/ ٨٢-٨٣)، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان و(حسن) خبره، والجملة خبر (زيد)، كما امتنع أن يقال: وجهَ الأب زيد حسنُه، بنصب الوجه.

٧- يلزم أن يكون معمولها سببيًّا. أي: اسما ظاهرًا متصلًا بضمير موصوفها، إما لفظا نحو: زيد حَسَنٌ وجهه، فـ(وجهه) معمول (حسن)، لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف، وهو زيد، وإما متصلا به معنى، نحو: زيد حسنٌ الوجه، فالوجه معمول (حسن)، وهو سببي؛ لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الوجه منه.

وهذا رأي البصريين (سيبويه، ١٤٠٣هـ، ١/ ١٩٤، المبرد، بدون،٤/ ١٥٨-١٦٤،ابن عصفور، ١٤٠٠هـ،١/ ٥٦٨، المرادي، ١٤٠٣هـ، ص١٩٨).

وقال الكوفيون: لا حذف، وأن (أل) في (الوجه) عوض عن الضمير المضاف إليه (المرادي، ١٤٠٣هـ، ص١٩٨-١٩٩).

وذكر ابن مالك (١٤١٠هـ، ٣/ ٩٠-٩١) أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرًا بارزًا متصلًا، كقول الشاعر:

حسنُ الوجهِ طلقُه أنت في السّلم وفي
الحربِ كالحٌ مكفَهِر

فيجوز في الضمير المتصل – وهو الهاء في (طلقه)– أن يكون في محل نصب أو جر، ولا تعارض، فالمراد بالسببي ما عدا الأجنبي، ومدلول الضمير سببي. وعليه يمتنع نحو: زيدٌ حَسَنٌ عَمْرًا؛ لأنه أجنبي. بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي نحو: زيد ضاربٌ غلامَه وعمرًا (ابن هشام، ١٩٨٤م، ص٥١١).

٨- أنها تخالف فعلها، فإنها تنصب مع قصوره (الأزهري، بدون، ٢/ ٨٣)، تقول: زيدٌ حَسَنٌ وجهَه، بنصب (وجهه).

ويمتنع: زيد حَسُنَ وجهَهُ، بالنصب، خلافًا لمن قال بذلك.. كما سيأتي بيانه.

٩- أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور(ابن هشام، ١٩٧٩م، ص٥٩٩، السيوطي، ١٣٩٧هـ، ٥/ ٩٢)، فلا يقال: (زيد حَسَنٌ - في الحرب- وجهه) رفعت أو نصبت. ويجوز أن يفصل مرفوع اسم الفاعل ومنصوبه نحو: (زيدٌ ضاربٌ - في الدار - أبوه عمرًا).

١٠- الصفة المشبهة لا تتعرف بالإضافة مطلقا، بخلاف اسم الفاعل فإنه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي، وأريد به الاستمرار. هذا رأي جمهور النحاة (سيبويه، ١٤٠٣هـ، ١/ ١٩٥، المبرد، بدون، ٤/ ١٨٥، الأنباري، ١٣٧٧هـ، ص٢٨١، الأزهري، بدون، ٢/ ٨٣-٨٤). وخالف في ذلك الكوفيون فقد أجازوا أن تكون إضافة الصفة المشبهة إضافة معنوية، وإضافة اسم الفاعل إضافة معنوية، حيث أقروا أن الصفة المشبهة هي اسم الفاعل نفسه (أبوحيان، ١٤٠٣هـ، ٧/ ٤٤٧).

كما قضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره (عام ١٩٨٣م) بتعريف الصفة المشبهة المضافة، واعتداد إضافتها معنوية، فأجاز وصفها للمعرفة قياسًا على اسم الفاعل والمفعول المضافين إذا دلَّا على الاستمرار، حيث اعتد النحاة إضافتهما معنوية وأقروا وصفهما للمعرفة. وقد كان من جملة قرارات المجمع في دورته الخمسين عام ١٩٨٣م، ما نصّه: "وترى اللجنة أن الصفة المشبهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنوية؛ لما فيها من معنى الدوام وذلك مما يسوغ مجيئها صفة لمعرفة".

والرأي عندي ترجيح ما ذهب إليه الجمهور، والكوفيون و مجمع اللغة لم يصيبا فيما ذهبا إليه؛ ذلك أن الصفات إذا أضيفت إلى معمولها إما أن تضاف إلى فاعلها أو إلى مفعولها، فإذا كان الأول كانت إضافتها لفظية لا تفيد التعريف، صفة مشبهة كانت أو اسم فاعل أو مفعول. وإذا عرفنا أن الصفة المشبهة لا تضاف إلا إلى فاعلها، أدركنا أن إضافتها لفظية لا سبيل إلى تعريفها. خلافًا لاسم الفاعل والمفعول، فإنهما يضافان إلى مفعولهما، فتكون إضافتهما معنوية تفيد التعريف إذا دلَّا على الاستمرار، أو يضافان إلى مرفوعهما فاعلًا لاسم الفاعل ونائب فاعل لاسم المفعول، فتكون إضافتهما لفظية، كإضافة الصفة المشبهة سواء بسواء.

فالسرّ إذن في تعريف اسم الفاعل المضاف هو إضافته إلى مفعوله أولًا، ثم دلالته في هذه الإضافة على الاستمرار، فكيف يمكن أن تقاس به الصفة المشبهة، وهي لا تضاف إلا إلى فاعلها؟ قال الرضي(١٤٠٥هـ،١ / ٢٢١): "أما اسما الفاعل والمفعول، فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقًا.. فإضافتهما إلى سبب هو فاعلهما لفظية دائمًا.

١١- أنه لا يجوز حذفها وبقاء معمولها، فلا يقال: (مررت برجل حسن الوجهِ والفعلَ)، بخفض (الوجه) ونصب (الفعل)، ولا(مررت برجل وجهَهُ حسَنِه) بنصب الوجه وخفض الصفة، لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، ومالا يعمل لا يفسر عاملا (ابن هشام،١٩٧٩م، ص٥٩٩).

ويجوز حذف اسم الفاعل وبقاء معموله، ولهذا أجازوا: أنا زيدٌ ضاربُه، وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا – بخفض (زيد) ونصب (عمرا) بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند شرط وجود المحرز(ابن هشام،١٩٧٩م، ص٥٩٩).

أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج (أبوحيان، ١٤٠٨هـ، ٣/ ٢٤٨، السيوطي، ١٣٩٧هـ، ٥/ ٩٩) ومتأخرو المغاربة (ابن هشام، ١٩٧٩م، ص٥٩٩، الصبان، بدون، ٣/ ٥). ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: "أعورُ عينِه اليُمْنَى" (البخاري، ١٤٠٢هـ، ٤/ ٣٢٢). وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف، وأنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز (الصبان، بدون، ٣/ ٤).

١٢- منصوب الصفة المشبهة المعرفة مشبه بالمفعول به (المبرد، بدون، ٤/ ١٦١، ١٦٢)، ومنصوب اسم الفاعل مفعول به.

١٣- أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو: (مررت بقاتل أبيه) ويقبح : (مررت بحسن وجهه).

١٤- أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف، والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الأصح فيهما (المبرد، بدون، ٤/ ١٥٦، ١٦٥، الخضري، ١٣٩٠هـ، ٢/ ١٠٤).

١٥- أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره. فلا يجوز: (هو حسن الوجهِ والبدنَ) بجر (الوجه)ونصب البدن، خلافًا للفراء فقد أجاز: هو قويّ الرجلِ واليدُ – برفع المعطوف (ابن هشام، ١٩٧٩م، ص٦٠٠).

ويجوز إتباع مجرور اسم الفاعل على المحل عند من لا يشترط المحرز.ويحتمل أن يكون منه قراءة: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ [الأنعام:٩٦]. ذكر ابن زنجلة(١٩٨٢م،ص٣٦٣) أن قراءة عاصم وحمزة والكسائي: (وجعل الليل سكنًا) بغير ألف، وقرأ الباقون: (وجاعل الليلِ) بالألف وكسر الليل.

قال الفراء (١٤٠٣هـ،٢/ ٣٤٦): "(الليل) في موضع نصب في المعنى، فردَ [أي:عطف] (الشمس والقمر) على معناه، لما فرَّق بينهما بقوله (سكنا)، فإذا لم تفرق بينهما بشيء آثروا الخفض".

وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين (ابن هشام، ١٩٧٩م، ص٦٠٠، العيني، ١٢٩٩م، ٤/ ١٤٦) نحو قول امرئ القيس (١٩٥٨م، ص٢٢) :

فظلَّ طُهَاةُ اللحم ما بين منضِّج
صفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجّل

حيث عطف المجرور وهو (قدير) على المنصوب وهو (صفيف) وهو جائز عند البغداديين، وخُرّج على أن الأصل أو (طبّاخ قدير) ثم حذف المضاف وأبقي المضاف إليه، أو أنه عطف على (صفيف)، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، نحو قول زهير بن أبي سلمى (١٣٦٣هـ، ص٢٠٨) :

بَدا ليَ أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

حيث جاء بقوله: (ولا سابق) مجرورًا مع كونه معطوفا على (مدرك) المنصوب، لكونه خبر (ليس)، وإنما جاء به مجرورًا لأن الباء تدخل في خبر (ليس) كثيرًا، فلما قال الشاعر: (أني لست مدرك ما مضى) توهم أنه أدخل الباء على خبر (ليس) لكونه مما يجري على لسانه كثيرًا، فجرّ المعطوف على هذا التوهم. وهو المفهوم من عبارة سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ٣٠٦): "فحملوه على. (ولست بمدرك)". وقال السمين الحلبي (١٤٠٦هـ، ١٠/ ٣٤٥): "فخفض (ولا سابق) عطفا على (مدرك) الذي هو خبر ليس، على توهم زيادة الباء فيه، لأنه قد كثر جر خبرها بالباء المزيدة".

المبحث الرابع: الصفة المشبهة ودلالتها مابين الثبوت والحدوث

مع أن القاعدة النحوية العامة تؤكد أن الصفات المشبهة إنما وضعت للدلالة على الثبوت والاستمرار كما تقرر سابقا، وهو ما يميزها عن اسم الفاعل.

لكن من النحويين من يرى غير ذلك، فهي عندهم تدل على الثبوت وتدل على الحدوث – أيضًا- كاسم الفاعل.

فإذا كانت دالة على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث، فإنه يخرج بذلك الصفة المشبهة التي اشتقت من الفعل لتدل على معنى الثبوت لا على الحدوث، نحو: ظريف.. كما أن الصفة المشبهة قائمة بالموصوف على وجه الثبوت والدوام، فمعناها ثابت دائم، كأنه من السجايا والطبائع اللازمة.

ولذلك تصاغ من الفعل اللازم، واللازم ثابت يرد في الغالب لما فيه غريزة وسجية دائمة، وفي هذا يقول ابن الحاجب (١٤١٨هـ، ٣/ ٨٤٠): "الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت".

وأما دلالتها على الحدوث فإن الصفة المشبهة قد يقصد بها الدلالة على التجدد، وعند ذلك يشترطون أن تحوّل إلى صيغة اسم الفاعل،لأنه هو الذي يفيد التجدد، قال ابن يعيش (بدون، ٦/ ٨٣): " فإن قصد الحدوث في الحال أو ثاني الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: هذا حاسنٌ غدًا".

وقال الرضي(١٤٠٥هـ،٢/ ١٩٨): "وإن قصد بها الحدوث، ردت إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في حسن: حاسن الآن أو غدا، قال تعالى في ضيق: لما قصد به الحدوث: ((وضائق به صدرك))، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة". قال القرطبي(١٣٧٢هـ، ٩/ ١٢) في تفسير الآية الكريمة: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾: " وقال ضائق، ولم يقل ضيّق، ليشاكل (تارك) الذي قبله، ولأن الضائق عارض، والضيّق ألزم منه".

ومن الملائم أن يشير البحث – هنا- إلى دلالتها على الزمن، حيث اختلف النحاة في ذلك.. فأكثرهم لا يشترط أن تكون الصفة المشبهة بمعنى الحال (أبوحيان، ١٤٠٨هـ، ٣/ ٢٤٢، السيوطي، ١٣٩٧هـ، ٥/ ٩٣)، وذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها بمعنى الماضي (أبوحيان، ١٤٠٨هـ،٣/ ٢٤٢)، أما ابن السراج (١٤٠٥هـ،١/ ١٥٧) والفارسي (أبوحيان، ١٤٠٨هـ،٣/ ٢٤٢، السيوطي، ١٣٩٧هـ، ٥/ ٩٣) فقد ذهبا إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي، وأنها للحال ولا تفيد ماضيا ولا استقبالا، وهو اختيار أبي علي الشلوبيني (١٤٠١هـ، ص٢٦٥)، وذهب أبو بكر بن طاهر (السلسيلي، ١٤٠٦هـ، ٢/ ٦٣٣) إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة.

ومن النحويين من يرى أن الصفة المشبهة لا علاقة لها بالزمن، يقول الرضي (١٤٠٥هـ، ٢/ ٢٠٥): "فليس معنى (حَسَن) في الوضع إلا ذو حُسْن، سواء أكان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، ولكن لما لم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها".

وخلاصة القول أن الصفة المشبهة في الأصل دلالتها على الثبوت، والحدوث أمر طارئ، وأن عدم خضوعها لزمن بعينه هو الأساس، وارتباطها بزمن معين يخضع لقرينة حالية أو مقالية، بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على الحدوث والتجدد أصلًا، ودلالته على الثبوت أمر طارئ أو فرع، كما أنه تتوارد عليه الأزمنة الثلاثة وفق السياق المستعمل فيه..

المبحث الخامس
صور إعمال الصفة المشبهة

حق الصفة المشبهة أن تكون كفعلها القاصر، ترفع فاعلها حتمًا، ولا تنصب مفعولا به، لكنها خالفت هذا الأصل، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد - فإنه كفعله المتعدي – يرفع فاعلا حتمًا وقد ينصب مفعولا به، وصارت مثله ترفع فاعلها حتمًا، وقد تنصب معمولا لا يصلح إلا مفعولا به من الناحية الشكلية، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولا به، وإنما يسمى (الشبيه بالمفعول به). يقول الأستاذ عباس حسن (١٩٧٤م،٣/ ٢٩٤): " إذ كيف يعتبر مفعولا به وفعلها لازم لا ينصب المفعول به؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوبا إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به".

وفيما يلي يعرض البحث لصور إعمال الصفة

المشبهة كما رصدها النحويون، وفيه أن هذا الشبه لا ينصب إلا بشرط (اعتمادها) سواء أكانت مقرونة بـ(أل) أم غير مقرونة..

فصور الصفة المشبهة المشهورة مع معمولها (ست وثلاثون) صورة، ذلك إذا قصد إعمالها.. فهي إما أن تكون مجردة من الألف واللام، وإما أن تكون مصاحبة لهما.. ومعمولها إما أن يكون بالألف واللام وإما مجردًا عنها وإما مضافًا..

وهو في أحواله الثلاثة مع المجردة: مرفوع على الفاعلية، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة، بدل بعض من كلّ (الأزهري، بدون، ٢/ ٨٤)، أو مجرور بالإضافة، أو منصوب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة.

وهو كذلك مع الصفة المصاحبة للألف واللام، إلا أن عملها الجرّ مشروط بكون المعمول مصاحبا للألف واللام، أو مضافا إلى المصاحب لهما، وذلك نحو:

رأيت رجلا جميلًا وجهٌ، وجميلًا وجهُهُ، وجميلًا الوجهُ – برفع الوجه في الثلاثة.

وجميلًا وجهًا، وجميلًا وجهَهُ، وجميلًا الوجهَ – بنصب الوجه فيها.

وجميلَ وجهٍ، وجميلَ وجهِهِ، وجميلَ الوجهِ – بجرّ الوجه فيها.

ورأيت الرجل الجميلَ وجهٌ، والجميلَ وجهُهُ، والجميلَ الوجهُ – برفع الوجه في الثلاثة.

والجميلَ وجهًا، والجميلَ وجهَهُ، والجميلَ الوجهَ – بنصب الوجه فيها.

والجميلَ الوجهِ – بجرّ الوجه.

فهذه ستة عشر وجهًا.

وينضم إليها ما يكون المعمول فيها سببا مضافا إلى سببي، ووجوهه أيضا ستة عشر وجهًا، نحو:

رأيت رجلًا حسنًا وجهُ أبٍ – برفع (وجه)-، وحسنًا وجهَ أبٍ – بنصب(وجه) -، وحسنَ وجهِ أبٍ – بجرّ (وجه) -.

ورأيت رجلًا حسنًا وجهُ أبيه- برفع (وجه)-، وحسنًا وجهَ أبيه - بنصب (وجه)-، وحسنَ وجهِ أبيه - بجرّ (وجه) -.

ورأيت رجلًا حسنًا وجهُ الأبِ – برفع (وجه) -، وحسنًا وجهَ الأبِ – بنصب(وجه)-، وحسنَ وجهِ الأبِ – بجرّ (وجه) -.

وأتاني الحسنُ وجهُ أبٍ – برفع (وجه) -، والحسنُ وجهَ أبٍ - بنصب(وجه) – ويمتنع هنا الجرّ.

وأتاني الحسنُ وجهُ أبيه –بالرفع، والحسنُ وجهَ أبيه – بالنصب – ويمتنع –أيضا-الجرّ.

وأتاني الحسنُ وجهُ الأبِ – بالرفع-، والحسن وجهَ الأبِ - بالنصب – والحسنُ وجهِ الأبِ – بالجرّ -.

فهذه اثنتان وثلاثون صورة جائزة (ابن يعيش، بدون،٦/ ٨١، ابن مالك، ١٤٠٢هـ، ٢/ ١٠٥٩-١٠٦٢، الصبان، بدون،٣/ ٧-١٢).

وقد امتنع من الجرّ من هذه الصور باتفاق النحويين أربع صور، هي:

- أن تكون الصفة بـ (أل) والمعمول مضاف إلى الضمير، نحو: رأيت الرجلَ الجميلَ وجهِهِ، أو: وجهَ غلامِه.
- وأن تكون الصفة بـ (أل) مضافة إلى المجرد منها، نحو: الجميلَ وجهٍ، أو وجهِ غلامٍ (سيبويه، ١٤٠٣هـ،١/ ١٩٩-٢٠٠، الأزهري، بدون،٢/ ٨٤).
- لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تفد تعريفًا،كما في نحو: غلام زيد، ولا تخصيصًا كغلام رجل، ولا تخفيفًا كما في نحو: حسن الوجهِ، ولا تخلصًا من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل كما في: الحسن الوجهِ.
- واختلفوا فيما إذا كانت الصفة مجردة من الألف واللام، ومضافة إلى معمول مضاف للضمير، نحو: رأيت رجلًا حسنَ وجهِهِ، وحسنَ وجهِ أبيه – بجرّ (الوجه) فيهما:

فسيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٩) ومن تبعه من البصريين (ابن مالك، ١٤٠٢هـ،٢/ ١٠٦٩، الرضي، ١٤٠٥هـ،٢/ ٢٠٧، السيوطي، ١٣٩٧هـ، ٥/ ٩٧) أجازوا هذا الاستعمال في ضرورة الشعر، ومنعه بعضهم (ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٧، ابن عصفور،١٤٠٠هـ، ١/ ٥٧٣، ابن مالك، ١٤٠٢هـ، ٢/ ١٠٦٩) مطلقا في الشعر وغيره.

والكوفيون أجازوه في الكلام كله، نثره وشعره (ابن مالك١٤٠٢هـ،٢/ ١٠٦٩، الرضي، ١٤٠٥هـ، ٢/ ٣٠٧، السيوطي، ١٣٩٧هـ، ٥/ ٩٨). قال ابن مالك في شرح التسهيل (١٤١٠هـ، ٣/ ٩٦): "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقا". وضعفه مع جوازه في شرح الكافية (١٤٠٢هـ،٢/ ١٠٦٩).

قال الأشموني (١٣٦٥هـ،٤/ ١٤٣) معلّلًا وجه ضعفه: "لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه".

وحجة ابن مالك وروده في حديث الدجال الذي سبق ذكره: "أعورُ عينِه اليمنى"، وفي حديث أم زرع: "صِفْرُ وِشاحِها"، وفي وصف النبي ﷺ: " شَثْنُ أصابعِه" وفي حديث عليّ رضي الله عنه يصف النبي ﷺ: "كان ضخم الهامة،كثير شعر الرأس، شثن الكفين والقدمين، طويل أصابعِه، ضخم الكراديس". قال ابن مالك (١٤١٠هـ، ٣/ ٩٥-٩٦): "فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال (مررت برجل حسنِ وجهِه).."

قلت: المشهور في حديث أم زرع رواية "صِفرُ ردائِها" كما في شرح النووي على مسلم (١٣٩٨هـ، ١٥/ ٢١٩). وأما الحديث : "شثن أصابعه"، والأخير "طويل أصابعِه" فالروايات الواردة في كتب الحديث ليس فيها شيء من هذا اللفظ، وإنما الرواية المشهورة بلفظ: "كان النبي ﷺ شثن الكفين والقدمين.." (البخاري، ١٤٠٢هـ، ٧/ ٢٩٧، الترمذي، بدون، ٥/ ٩٩٥، ابن حنبل، ١٤٢٠هـ، ٢/ ٢٥٧، ٣١٢، ١٤٣، ١٠١).

وينقسم الجائز (الأزهري، بدون، ٢/ ٨٥، ٨٤) إلى:

١- قبيح.

٢- وضعيف.
٣- وحسن.

فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع (أل) المجرد منها ومن الضمير، والمضاف إلى المجرد. وذلك أربع صور، وهي: هذا رجلٌ حسنٌ وجهٌ، وحسنٌ وجهُ أبٍ، والحسنُ وجهٌ، والحسنُ وجهُ أب. ووجه القبح هو خلوّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا، وعلى قبحها فهي جائزة استعمالًا؛ لوجود الضمير تقديرًا.

وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من (أل) المعرف بـ(أل) والمضاف إلى المعرف بـ(أل)، أو إلى الضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره. ووجه الضعف هو: أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي. وذلك أربع صور هي: هذا رجلٌ حسنٌ الوجهَ، وحسنٌ وجهَ الأبِ، وحسنٌ وجهَهُ، وحسنٌ وجهَ أبيه.

وجميعها بالنصب.

ومن الضعيف جرّ الصفة المجردة من (أل) المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره. وذلك صورتان، نحو: حسنُ وجهِهِ، وحسنُ وجهِ أبيه – بالجرّ فيهما – وقد تقدم القول فيهما والخلاف بين البصريين والكوفيين.

وأما الحسن فهو اثنتان وعشرون صورة..

وقد سبق أن ذكرت أن من المتأخرين من أوصل الصور إلى اثنتين وسبعين صورة، وزادها بعضهم إلى أن وصلت عنده أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين.. كما سبق ذكره.

أما المتقدمون (سيبويه، ١٤٠٣هـ،١/ ١٩٤، المبرد، بدون، ٤/ ١٩٥) فقد قالوا: يجوز في هذا أوجه، منها الأصل نحو: (حسنٌ وجهُهُ) برفع وجهه، و(حسنُ الوجهِ) و (حسنُ وجهٍ) بجرّ الوجه فيهما. و(حسنٌ وجهًا) و(حسنٌ الوجهَ) بتنوين (حسن) ونصب (الوجه) فيهما.

وبعض هذه الصور أجود من بعض.

قال المبرد (بدون، ٤/ ١٥٩): "كل ذلك جائز ومعناه واحد في نكرته، وأجود ذلك – إذا لم تقل حَسَنٌ وجهُه-: حسنُ الوجهِ، وذلك لأن (وجهه) كان معرفة وهو الأصل. فكان الأحسن أن يوضع في موضعه معرفةٌ مثله".

فأوجه الحسَن هي:

الأول: أن تقول (هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ، وكثيرٌ مالُهُ)، فترفع ما بعد (حسن) و (كثير) بفعلهما؛ لأن الحسن إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال، فهذا بمنزلة قولك: (هذا رجل قائمٌ أبوه، وقاعدٌ أخوه).

الثاني: أن تقول: (هذا رجل حسنُ الوجهِ)، و(هذه امرأة حسنةُ الوجهِ) – بالإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه – وهو بعد الأول في الجودة والاختيار، كما قال المبرد، آنفا.

وقال ابن يعيش(بدون، ٦/ ٨٤):

"وهو المختار بعد الأول، وإنما كان المختار، من قِبَل أنك لما نقلت الفعل عن (الوجه) وأسندته إلى ضمير الموصوف الذي كان متصلا بالوجه للمبالغة – ووجه المبالغة أنك جعلته

حسن العامة بعد أن كان الحسن مقصورًا على الوجه – كان المختار الإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه. أما اختيار الإضافة فلأن هذه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين غير معتد بفعلها؛ لأن أفعالها غير مؤثرة، كضارب وقاتل، وإنما حدث لها هذا المعنى والشبه بأسماء الفاعلين بعد أن صارت أسماء وكانت غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها، فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء إذا اتصلت بأسماء، نحو: غلام زيد، ودار عمرو؛ فلذلك اختير فيها الإضافة. وأما اختيار الألف واللام في (الوجه) فلأنه إنما كان معرفة بإضافته إلى الهاء التي هي ضمير الأول [أي: ضمير الموصوف] فلما نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلا مستكنًا عوضوا عنه الألف واللام؛ لئلا يخرج عن منهاج الأصل في التعريف".

وكلام ابن يعيش هذا توضيح لكلام المبرد السابق، وهو – أي: ابن يعيش – قد أخذه من كلام سيبويه، حيث يقول سيبويه (١٤٠٣هـ، ١/ ١٩٤-١٩٥):

" إنما تعمل فيما كان من سببها معرفًا بالألف واللام أو نكرة، لا تُجاوِز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء. والتنوين عربي جيد. ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدًا إلا نكرة على حاله منونًا. فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يُجاوَز به معنى النون والتنوين، كان تركهما أخف عليهم، فهذا يقوي أن الإضافة أحسن، مع التفسير الأول. فالمضاف قولك: هذا حسنُ الوجهِ، وهذه حسنةُ الوجهِ.. ومن ذلك قولهم: هو أحمرُ بين العينين، وهو جيّدُ وجهِ الدَّار".

والكلام كلّه تعليل لكثرة الإضافة في الصفة المشبهة؛ لمناسبتها للأسماء وعدم مناسبتها للأفعال.

الثالث: قولهم: (هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهًا)، فيحتمل نصب (وجهًا) أمرين، هما:

١- أنه منصوب بـ (حَسَن) على حدّ المفعول، كما يعمل (ضارب) في (زيد) إذا قلت: (هذا ضاربٌ زيدًا) على التشبيه به، كما رفع (وجهه) في قولك: (حسنٌ وجهُهُ) على التشبيه به.

٢- أن يكون منصوبا على التمييز، كما تقول: (هذا أحسن منك وجهًا)، على حدّ قولهم: "ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا "؛ لأنك بيّنت بالوجه موضع الحسن، كما بيّن السحاب نوع المقدار، وهو نكرة كما أنه نكرة (ابن يعيش،بدون،٦/ ٨٤).

وأنشد سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٨) شواهد لذلك، حيث قال: ومما جاء منونًا قول أبي زبيد (يصف الأسد):

كأنَّ أثوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ له
يَعْلو بخَمْلتِها كَهْبَاءَ هُدَّابَا

حيث نصب (هُدّابا) بقوله: (كَهْبَاء) لما فيه من نية التنوين الذي لم يظهر لعلة منع الصرف.

وأنشد – أيضًا – قوله:

هَيْفَاءُ مُقبلةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً
مَحْطوطةٌ جُدِلتْ، شَنْباءُ أنيابَا

حيث ورد قوله (أنيابا) منصوبا بالصفة المشبهة (شنباء)، على نية التنوين، وامتنع تنوينه لعلة منع الصرف.

وأنشد لعديّ بن زيد:

مِنْ حَبيبٍ أو أخي ثِقَةٍ
أوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا

حيث نصب (دَارَا) بالصفة (شاحط).

وعلى هذا يجوز قولهم: هو حسنٌ وجهًا..

الرابع: قولهم: (هذا رجلٌ حَسَنُ وجهٍ) بإضافة الصفة إلى (وجه). وهو مثل: (حَسَنُ الوجهِ)، إلا أنهم حذفوا الألف واللام تخفيفا، ولأنه موضع أمن فيه اللبس، فحذفوا الضمير العائد لعلم السامع أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه، ولأن الصفة لا تتعرف بالإضافة؛ لأنها على نية الانفصال، ويدل على تنكيرها مع إضافتها إلى المعرفة جواز دخول الألف واللام عليها في قولهم: (مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ).

ومن شواهد سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٧) على جواز هذا الوجه قول العرب: "هو حديثُ عَهْدٍ بالوَجَع".

واستشهد (سيبويه، مرجع سابق) أيضًا بقول عمرو بن شأس:

أَلِكْنِي إلى قومي السَّلامَ رسالةً
بآيةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا
ولا سَيِّئِي زيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا
إلى حاجةٍ يومًا مُخَيَّسَةً بُزْلا

حيث استعمل (ولا سَيّئي زيٍّ) وقد أضاف الصفة المشبهة (سيّئي) إلى (زيٍّ) وهو نكرة على تقدير إثبات الألف واللام، وحذفهما للاختصار، وهو مثل قوله :(هذا رجل حسنُ وجهٍ) (السيوطي، ١٣٢٢هـ، ص٢٨٢، العيني، ١٢٩٩م، ٣/ ٥٩٦).

وبقول حُميد الأرقط:

** لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمينِ **

حيث أضاف (لاحق) إلى (بطن) مع حذف (أل) كما في سابقه(سيبويه،مرجع سابق، ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٥).

الخامس: قولهم: (هو حسنٌ الوجهَ) – بتنوين (حسن) ونصب (الوجه) وذلك على رأي من يقول: هو حسنٌ وجهًا – بالتنوين والنصب – فانتصاب الوجه هنا على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنه لما أضمر الفاعل في الصفة جعل الثاني وهو (الوجه) بمنزلة المفعول به، حملوا هنا الصفة على اسم الفاعل، فنصبوا بها وإن كانت غير متعدية، كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة حيث قالوا: مررت بالضارب الرجل.

وإنما قالوا ذلك؛ لأنه معرفة لا يُحسن نصبه على التمييز.

وقد أجاز الكوفيون (الرضي، ١٤٠٥هـ، ٢/ ٢١٠) وأبو علي الفارسي ومَنْ وافقه (العكبري، ١٤١٦هـ،١/ ٤٤٥، ابن يعيش،بدون، ٦/ ٨٥، أبوحيان، ١٤٠٨هـ، ٣/ ٢٤٦) أن يكون

منصوبًا على التمييز وإن كانت فيه الألف واللام، وأنه لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها لو قال: (هو حسنٌ وجهًا) بتنوين (حسن) ونصب (وجهًا)، إذ قد جاء (الجَمَّاءَ الغَفير) و (فاهُ إلى فِي) و(أرسلها العَرَاك)، ولم يمتنع من كون هذا منصوبا على الحال؛ لأن فائدته فائدة النكرة، فلم يمتنع أن يكون هذا منه(ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٥).

والحق عندي أن انتصاب الاسم – هنا – على التشبيه بالمفعول به فيه غرابة، إذ الصفة محمولة في عملها على فعلها، وهو لازم لا يتعدى الفاعل، فلا ينصب المفعول به، ولا بد أن تكون هي أضعف منه في القدرة على الإعمال، فما دام الفعل لا ينصب فهي من باب أولى لا تعمل هذا العمل.

ثم إن ما يُزعم أنه منصوب بها على الشبه بالمفعولية هو فاعل في المعنى، ولا أثارة فيه للمفعولية، ولا لشبهها.

وكان الأولى في هذا الاستعمال أن يحمل على التمييز، أو التشبيه بالتمييز النكرة في مثل قولهم: (هو حسنٌ وجهًا)، وذاك لاعتبارين:

أولهما: أنّ استعمال التمييز محوّلا عن الفاعل وارد في فصيح الكلام، وهو بيان لإبهام النسبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤]، أصله (واشتعل شيبُ الرأسِ)، وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا﴾ [النساء: ٤]، أصلُه (فإن طابت أَنفُسُهُنَّ لكم عن شيء منه) (ابن هشام،١٩٨٤م، ص٣٣٣)، وهذا يسوّغ إعراب المنتصب بعد الصفة المشبهة تمييزًا على أيّ حال، باعتباره محوّلا عن فاعل، و لأن القصد منه حاصل، إذ بيّنت بالوجه موضع الحسن كما صرح بذلك ابن يعيش قبلًا، ولا يصح أن يلحق بالمفعول أو يشبّه به.

ثانيهما: أن من النحويين – ممن يعتد بقولهم – من أجاز نصبه على التمييز، ولا ضير فيما لو جاء منه معرفة حملًا على مجيء الحال معرفة.

لذا نرى ابن يعيش (بدون، ٦/ ٨٥) يقول وهو يعقب على هذا الاحتمال: "وهو وجهٌ حسن- أي: نصب (الوجه) على التمييز هنا- لولا شناعةٌ في اللفظ".

ومن شواهد سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٥) على جواز استعمال هذا الوجه في العربية، قول زهير(١٣٦٣هـ، ص١٧٢):

أَهْوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ
رِيْشَ القَوَادِمِ لم تُنْصَبْ له الشُّبَكُ

حيث نصب (ريشَ القوادم) بالصفة المشبهة باسم الفاعل (مُطّرِقٌ)، وهي منوّنة.

وقول العجاج(١٩٧١م، ص٧٩):

مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُئُونَ الرَّأسِ

حيث نصب (شئونَ الرأس) بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وهو (ضَخْمٌ) منوّنًا.

ومن شواهده (سيبويه، ١٤٠٣هـ، ١/ ١٩٦)– أيضا- قول النابغة(١٩٦١م، ص٧٥):

ونَأخُذْ بعده بذِنَابِ عَيْشٍ
أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنَامُ

فنصب (الظهر) وهو مع (أل) بـ (أجبَّ)،لأنه في نية التنوين، ولو كان غير منوي تنوينه لانجرَّ ما بعده بالإضافة، و(أجبَّ) هو - أيضا - مجرور، ولكنه جرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لمنعه من الصرف،. لكونه لم يضف (البغدادي، ١٤٠١هـ، ٩/ ٣٦٤،٣٦٥).

قال سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٦) عن هذا الاستعمال: " وهو في الشعر كثير".

السادس: قولهم: (مررت برجلٍ حَسَنِ وجهِهِ) بإضافة (حسن) إلى (وجهه)، كما تقول : (برجلٍ حسنِ الوجهِ).

وقد أجازه سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٩) حيث قال: "وقد جاء في الشعر: حسنةٌ وجهِهَا، شبهوه بحسنة الوجه، يعني : جعلوا الإضافة معاقبة للألف واللام". ثم أردف بقوله: "وذلك رديء".

مما يعني أنه قد جاء عن العرب مع رداءته، وذلك أن الأصل كان: (زيد حسنٌ وجهِهِ) فالهاء تعود إلى (زيد) فنقلت الهاء إلى الصفة، وصارت الصفة مسندة إلى عامة بعد أن كانت مسندة إلى خاصة، واستكن الضمير في الصفة، وصار مرفوع الموضع بفعله بعد أن كان مجرور الموضع بالإضافة، فلا يحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها؛ لأن أحدهما كاف، فلذلك كان رديئًا(ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٦).

ووجه جوازه جعل مكان الضمير مكان الألف واللام؛ لأنهما يتعاقبان، وبقي الضمير الأول على حاله، فعاد إلى الأول ضميران، أحدهما مرفوع والآخر مجرور، بمنزلة قولك: زيد ضاربُ غلامِه – بإضافة (ضارب) إلى غلامه – ففي (ضارب) ضمير مرفوع يعود إلى (زيد)، وفي (غلام) ضمير مجرور يعود إليه(ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٦).

وأنشد سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٩) للشماخ (١٣٢٧هـ ، ص٨٦):

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما
بحَقلِ الرُّخَامَى قد عَفا طَلَلاهما
أَقَامتْ عَلى رَبْعَيْهما جَارَتَا صَفَا
كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما

ففي قوله: (جونتا مصطلاهما) أضيفت الصفة المشبهة (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف، فالضمير في (مصطلاهما) يعود إلى (جارتا صفا)، وهذا الاستعمال رديء عند سيبويه، وهو مثل قولهم في النثر: هذان رجلان حسنا وجوهِهما(العيني،١٢٩٩م،٣/ ٥٨٧).

وقد سبق الذكر بأن منع بعض البصريين هذا الاستعمال مطلقا، في الشعر وغيره، مخالفًا سيبويه في تجويزه إياه في الشعر. قال العكبري (١٤١٦هـ ، ١/ ٤٤٤): "ومن حجة من خالفه أنَّ ذلك يفضي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، وتأوَّلوا البيت على أنَّ الضمير للأعالي، وهو خلاف الظاهر، فإنَّ حَمْلَ التثنية على الجمع ليس بقياس، وليست الإضافة هنا من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ (الْحَسَنَ) للوجه و (الهاء) ليست للوجه، وإنَّما حصَّلت التعريف كما تحصله الألف واللام".

ونسب ابن عصفور (١٤٠٠هـ،١/ ٥٧٣)

وابن مالك (١٤٠٢هـ،٢/ ١٠٦٩) ذلك المنع إلى المبرد. قال ابن مالك(مرجع سابق): "وهو عند أبي العباس المبرد ممنوع في الشعر وغيره".

وقال ابن عصفور(مرجع سابق):

" وأما المبرد فزعم أنَّه لا حجة في البيت، لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائدًا على الأعالي، فكأنَّه قال: جونتا مُصطَلَى الأعالي، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية؛ لأنّهما في المعنى أعليان، فوقع الجمع موقع التثنية؛ لأنّه من باب قطعتُ رؤوسَ الكَبشين.. وإذا كان على هذا لم يكن مثل: مررتُ برجلٍ حسن وجهُهُ، ألا ترى أنَّ (حسنٌ وجهُهُ) وبابه يلزم فيه تكرار الضمير، لأنَّ في حسن ضميرًا يعود على الرجل، والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضًا، وليس كذلك (جونتا مُصطَلاهما)، على ما أخذه سيبويه رحمه الله، لأنَّ الضمير الذي في جونتا يعود على الجارتين، والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي.

والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرّد فساد المعنى وضعف اللفظ، أما ضعف اللفظ فإنَّ عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل، وأَمَا فساد المعنى فإنَّه يكون المعنى إذ ذاك: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو لجارتين لا للأعالي، فيصير ذلك بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَ رأسهِ، فتضيف الوجه إلى الرأس وإنّما هو للرجل، فكما أنَّ العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته".

والكوفيون يجيزونه في الكلام كله، وصححه ابن مالك، كما تقدم بيانه.

السابع: قولهم : (مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ) بتنوين الصفة ونصب (الوجه) مع إضافته إلى ضمير الموصوف وانتصابه على التشبيه بالمفعول به.

ويجوز عند من نصب (الوجه) في قولهم: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ) على التمييز نصب هذا على التمييز، فلم يعتد بتعريفه؛ لأنه قد علم أنهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور(ابن يعيش، بدون،٦/ ٨٨).

وأنشدوا (الزمخشري، بدون، أ، ص٢٣٢، ابن عصفور، ١٤٠٠هـ،١/ ٥٧٥، ابن مالك ١٤١٠هـ، ٣/ ٩٦، البغدادي، ١٤٠١هـ، ٨/ ٢٢١) شاهدًا لهذا الوجه هو قول عمرو بن لجأ التميمي:

أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَّاتِها كَوْمَ الذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِها

قال ابن يعيش(بدون،٦/ ٨٨): "هكذا أنشده أبو عمر الزاهد بكسر التاء من (سرّاتها) جعله منصوبا بوادقة، فهو مثل: (زيد حسنٌ وجهَهُ)".

وقال أبوعلي الفارسي في المسائل البصريات (١٤٠٥هـ،١/ ٣٥١): "أنشد الفراء عن الكسائي، وقد رويناه عن ثعلب عنه في نوادر ابن الأعرابي:

أنعتُها إنّي من نعّاتِها
مدارةَ الأخفافِ مجمَّراتِها
غلبَ الذّفارى وعِفرنياتها
كومَ الذرا وادقةً سرّاتِها"

وشاهد البيت هو (وادقةٌ سرَّاتِها) حيث نصب (سرَّاتِها) بـ (وادقة)، وهي صفة مشبهة

وفاعلها ضمير مستتر فيها، والنصب –عندهم – على التشبيه بالمفعول به.

قال أبوعلي(مرجع سابق): "هذا البيت على: (هند حسنةٌ وجهَهَا)، ففي (وادقة) ذكر من الإبل، وليست للسُّرَّات فافهم".

ونصب معمول الصفة المشبهة في حال إضافته إلى ضمير موصوفها لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند ابن عصفور(١٩٨٦م، ص١٥٦)، وعلى ذلك استشهد بالبيت السابق برواية (وادقة ضرّاتها) بدل(سّراتها)، بتنوين (وادقة) ونصب (ضرّاتها) فهو مثل (حسنٌ وجهَه).

المبحث السادس
الصفة المشبهة مقترنة بأل

ذكر النحاة أنه يجوز إدخال الألف واللام على الصفة المشبهة، وحينئذ تجوز فيها هذه الأوجه:

الأول: (مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ) برفع (الوجه) كما كنت تقول : (مررت برجل حسنٍ وجهُهُ).

الثاني: (مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ) كما كنت تقول في المجرد منها: مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ – بالإضافة.

قال سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ١٩٩-٢٠٠): "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب[يعني باب الصفة المشبهة]، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ. أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه)؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدا، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله ألبتة، ولا يُجاوز به معنى التنوين ".

أي: أن الإضافة هنا على نية الانفصال، وإذا لم تكسبها تعريفا لم تمنعها من دخول الألف واللام عليها إذا احتيج إلى التعريف (ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٨).

الثالث: (مررت بالرجل الحسنِ وجهًا) فتنصب (وجها) على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، كما كنت تنصبه قبل دخول الألف واللام مع التنوين.

وأنشد سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ٢٠٠) لرؤبة (١٩٠٣م، ص١٥) :

الحَزْنُ بابًا والعَقورُ كَلبا

حيث نصب (بابا) و(كلبا) بالصفة المقترنة بأل، على حد قولهم: (الحسنُ وجهًا، والطيبُ خبرًا، والحِسَانُ وجوهًا)، ولا يكون فيه إلا النصب، وهي عربية جيدة(المبرد، بدون، ٤/ ١٦٢، البغدادي، ١٤٠١هـ، ٨/ ٢٢٧).

وقال سيبويه (١٤٠٣هـ، ١/ ٢٠١): "وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوما من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فما قومي بثَعَلَبَةَ بنِ سَعْدٍ
ولا بفزَارةَ الشُّعْرَى رِقَابَا"

وورد البيت نفسه برواية أخرى (سيبويه، ١٤٠٣هـ، ١/ ٢٠١، ابن الشجري، ١٤١٣هـ، ٢/ ٣٩٨، الأنباري، ١٣٨٠هـ، ص١٣٣) هي قوله:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سَعْدٍ
ولا بفَزَارةَ الشُّعْر الرِّقابَا

والشاهد في الرواية الأولى : "الشُّعْرَى رقابا" حيث نصب النكرة (رقابا) بالصفة المقترنة بأل (الشعرى)، فيكون بمنزلة قولهم: (الحسنُ وجهًا). أما الرواية الثانية (الشُّعْرِ الرِّقابا) فنصب (الرقابا) المقترن بأل بالصفة المقترنة بأل (الشُّعر)، وهي مثل قولهم: (الحسنُ الوجهَ)، وهي عربية جيدة، كما نصّ على ذلك سيبويه (١٤٠٣هـ، ١/ ٢٠١) وسيأتي الحديث عنها.

ولا يجوز في هذه الصورة أن تقول: (مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ) بالإضافة؛ لأنها معرفة باللفظ، فلا تضاف إلى نكرة؛ لأن في ذلك تناقضا في الظاهر، ومخالفة لسائر كلام العرب.

وفي ذلك يقول سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ٢٠٠): "فأما النكرة فلا يكون فيها إلا (الحسنُ وجهًا)، تكون بالألف واللام بدلًا من التنوين؛ لأنك لو قلت: حديثُ عهدٍ، أو كريمُ أبٍ، لم تُخلل بالأول في شيء، فتحتمل له الألف واللام؛ لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه".

قال السيرافي(سيبويه، ١٤٠٣هـ،١/ ٢٠٠، هامش٣) شارحًا كلام سيبويه: "يعني أنك إذا أدخلت الألف واللام في الصفة ونكرت ما بعدها لم تجز إضافتها. فإن قيل: لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة في اللفظ، وليست الإضافة صحيحة فيقال: الحسنُ وجهٍ؟ يقال: من قبل أنا إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجا لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة؛ لأنا سميناها بها. وليس في شيء من الإضافات لفظا أو حقيقة ما يكون المضاف معرفة والمضاف إليها نكرة، فلم يحسن أن تقول: مررت بزيد الحسن وجهٍ، فيجرى على خلاف ألفاظ الإضافة التي سميناها به".

الرابع: (مررت بالرجل الحسنِ الوجهَ) بنصب (الوجه).

قال سيبويه (١٤٠٣هـ،١/ ٢٠١): "وهي عربية جيدة"، وأنشد قول الحارث السابق(بروايته الثانية)، وهو:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ
ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرَّقابا

وقال (١٤٠٣هـ،١/ ٢٠١-٢٠٢): "فإذا ثنيت -أي:الصفة- أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب، وذلك قولهم:هم الطيبون الأخبارَ [بنصب (الأخبار]، وهما الحسنان الوجوهَ [بنصب الوجوه]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]. فإن كففت النون جررت، كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام، كما قلت: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وذلك قولهم: هم الطيبو أخبارٍ".

الخامس: (مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ) برفع (الوجه)، وفيه نظر؛ لخلوه من العائد، وهذه الصفات إنما عملها في ضمير الموصوف، أو فيما كان من سببه.

وجوازه عند الكوفيين على تنزيل الألف واللام منزلة الضمير، فيكون قولهم: (الحسن الوجهُ) برفع (الوجه) بمنزلة: الحسن وجهُهُ.

ويتأولون قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ [النازعات:٣٧-٤١] على أن المراد (مأواه) (ابن يعيش، بدون، ٦/ ٨٩). وكذلك قوله تعالى:﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [ص: ٥٠] على أن الألف واللام أغنت عن المضمر العائد، إذ كانت معاقبة للإضافة، أي: مفتحةً لهم أبوابها (ابن مالك، ١٤١٠هـ،٣/ ١٠٣).

قال ابن يعيش (بدون، ٦/ ٩٠): "وهو ضعيف، إذ لو جاز مثل هذا لجاز: جاء الذي قام الغلامُ، على إرادة (غلامه)، وهذا لا يجوز بلا خلاف. وقال قوم- وهو رأي أكثر البصريين-: إن العائد محذوف، والمراد: مفتحة لهم الأبواب منها. واختيار أبي علي أن تكون الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف، فيكون على هذا في (مفتحة) ضمير الجنات؛ لأنه يقال: فتحت الجنات إذا فتحت أبوابها، وفي التنزيل:﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴾ [النبأ:١٩]. وتكون الأبواب مرتفعة على البدل من الضمير في (مفتحة) بدل البعض من الكل، بمنزلة قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]".

وقال ابن يعيش(مرجع سابق) – أيضا – وقد أنشدوا بيت امرئ القيس(١٩٥٨م،ص٤) :

كَبِكْرِ المُقاناةِ البَياضِ بصُفْرَةٍ
غَذَاهَا نَمِيْرُ الماءِ غيرَ مُحَلَّلِ

على ثلاثة أوجه: الجر والنصب والرفع، فالجر كقولك : الحسن الوجهِ، والنصب كقولك: الحسن الوجهَ، على التشبيه بالمفعول به، والرفع كقولك: الحسن الوجهُ، على ما ذكر من إرادة العائد.

قال أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري (١٩٦٣م، ص٧٠):

"سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب (البياض) فقال: يجوز الخفض والنصب والرفع. فمن خفضه أضاف (المقاناة) إليه، وصلح الجمع بين الألف واللام والإضافة ؛ لأن الألف واللام معناهما الانفصال [لأن (أل) موصول اسمي، وهي غير معرِّفة، عند جمهور النحويين] والتقدير: كبكر المقاناة البياض قُونىَ بصفرة. قال: ولا يجوز لمن خفض (البياض) بالإضافة أن يجعل الباء صلة (المقاناة)؛ لأن (المقاناة) في مذهب الأسماء فلا يجوز أن توصل بالباء، فخطأ في قول الكسائي والفراء: مررت برجل وجيهِ الأبِ في الناس؛ لأن (وجيها) في مذهب الأسماء، فلا يجوز أن يوصل بـ (في). وكذلك: مررت برجل راغب الأب فيك، خطأ لما ذكرنا.

وقال[أي: أبالعباس أحمد بن يحيى]: ومن نصب (البياض) نصبه على التفسير – وذلك على رأي الكوفيين الذين يجيزون في التمييز التعريف - كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجهًا.

ومن رفع (البياض) جعل الألف واللام بدلا من الهاء، ورفعه بفعل مضمر، والتقدير: كبكر المقاناة قونىَ بياضها بصفرة".

قال أبو بكر الأنباري(مرجع سابق): والألف واللام تكون بدلا من الإضافة؛ لأنهما جميعا دليلان من دلائل الأسماء، قال الله عز وجل :((ونهى النفس عن الهوى)). ومعناه: عن هواها، فأقام الألف واللام مقام الإضافة.

الخاتمة

وبعد، فهذا ما رأيت الكشف عنه حول موضوع يتقاسمه بابان (الصرف والنحو) – على حدٍّ سواء – وهو موضوع (الصفة المشبهة).

وقد جاءت قضايا (الصفة المشبهة) متشعبة ومتداخلة مع (اسم الفاعل)، ابتداءً بتسميتها، ومدلولها، ووجوه الشبه والاختلاف بينها وبين اسم الفاعل، وأقسامها، وصوغها، وانتهاءً بصورها وأحوالها مع المعمول بعدها، والجائز من استعمالاتها والممتنع، والحسن منه والضعيف والقبيح..

وتمت دراسة تلك القضايا ومعالجتها عن طريق العرض والاستدلال والتمثيل، وبيان المسائل المتعلقة بالباب والمختلف فيها، وترجيح ما يحتاج لذلك..

ويحسن بي أن أضع بين يدي القارئ خلاصة لأبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال عرض أقوال النحاة ودراسة مسائل الصفة المشبهة، وذلك في النقاط الآتية:

١- ركزت الدراسة على موضوع الصفة المشبهة، ونشر المخزون منها في الموروث النحوي من مصادر ومراجع قديمة ومتأخرة.. مع عرضها بأسلوب يتناسب ومتطلبات الدرس النحوي؛ لما رأيت اهتمام الباحثين العصريين بها من الجانب الصرفي أكثر.

٢- اصطلح النحويون – قديما وحديثا- على تسمية الباب بـ(الصفة المشبهة باسم الفاعل) مع وجود ما يميز أحدهما عن الآخر في أمور كثيرة، فصّلها المبحث الثالث.

٣- لا إشكال في رفع الصفة المشبهة الفاعل بعدها كما يرفع اسم الفاعل الفاعل، والأصل أنها لا تنصب؛ لأنها مأخوذة من فعل لازم (قاصر) غير متعدّ، ولكن لقوة شبهها باسم الفاعل اقترضت منه حكم النصب، وبالتالي يجوز لها الرفع والنصب.

٤- رجّح الباحث مذهب جمهور النحويين في كون إضافة الصفة المشبهة إضافة لفظية لا معنوية.

٥- الأصل في دلالة الصفة المشبهة الثبوت، والحدوث أمر طارئ.. وارتباطها بزمن معين يخضع لقرينة حالية أو مقالية، بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على الحدوث والتجدد، كما أنه تتوارد عليه الأزمنة الثلاثة وفق السياق المستعمل فيه.

٦- أيّد الباحث رأي الكوفيين وأبي علي الفارسي القائلين بجواز إعراب الاسم المنصوب بعد الصفة المشبهة تمييزًا، وهو أولى من أن يعرب مشبهًا بالمفعول به، على الرغم من كثرة القائلين به، وذاك لاعتبارات معينة، فنّدها البحث في موضعها.

٧- بالغ بعض النحويين في تعداد صور إعمال الصفة المشبهة حتى وصلت عندهم [١٤٢٥٦] أربعة عشر ألفًا ومائتين وست وخمسين صورة، وتجاوز البحث ذلك التكلف والمبالغة، مكتفيًا بعرض الحسن والضعيف والقبيح من المشهور منها.

٨- يجوز أن تقترن(أل) بالصفة المشبهة، ويجري عليها الصور التي تجري على المجردة من(أل)، على اختلاف من حيث القوة والضعف..

لعل هذه أبرز النتائج، وأحسب أن القارئ سوف يستنبط البقية من البحث، ويجد فيه بغيته..

ومع ذلك، فهي محاولة ما جانبها النقص.. فالكمال لله وحده!! عليه توكلت وإليه أنيب، وأرجو منه – سبحانه – أن أكون قد وفقت فيما أدليت به من وجوه الرأي، إلى ما يمكن الوثوق بصحته، فلم أخطئ القصد فيما ابتغيت، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل !!

قائمة بالمصادر والمراجع:

الأزهري، خالد. (بدون). شرح التصريح على التوضيح. (ج٢). مصر: عيسى البابي الحلبي (دار إحياء الكتب العربية).

الإشبيلي، ابن عصفور. (١٤٠٠هـ،١٩٨٠م). شرح جمل الزجاجي. (ج١). تحقيق: صاحب أبو جناح. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.

الإشبيلي، ابن عصفور. (١٩٨٦م). المقرّب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. بغداد : مطبعة العاني.

الأشموني، علي. (١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م). منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ط٢. (ج٤). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

الأنباري، عبد الرحمن. (١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م). أسرار العربية. تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق :مطبعة الترقي مطبوعات المجمع العلمي العربي.

الأنباري، عبد الرحمن. (١٣٨٠هـ، ١٩٦١م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط٤. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

الأنباري، محمد. (١٩٦٣م). شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: دار المعارف.

البخاري، محمد. (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م).الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري). ط٢. (ج٤،٧)، بيروت: عالم الكتب، بيروت.

البغدادي، عبد القادر. (١٤٠١هـ،١٩٨١م). خزانة الكتب ولب لباب لسان العرب.(ج٨،٩). تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة : مكتبة الخانجي.

الترمذي، محمد.(بدون).الجامع الصحيح (سنن الترمذي). (ج٥). تحقيق: أحمد محمد شاكر

وآخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الحاجب، عثمان. (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب،(ج٣). تحقيق: جمال عبد المعطي مخيمر. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

حسن، عباس. (١٩٧٤م). النحو الوافي. (ج٣). ط٣. مصر: دار المعارف.

ابن حنبل، أحمد. (١٤٢٠هـ،١٩٩٩م). مسند الإمام أحمد بن حنبل.(ج٢). ط٢. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبوحيان، محمد. (١٤٠٨هـ،١٩٨٧م).ارتشاف الضرب من لسان العرب.(ج٣). تحقيق: مصطفى أحمد النماس. مصر: مطبعة المدني.

أبوحيان، محمد. (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م). البحر المحيط.(ج٧). ط٢. بيروت: دار الفكر.

ابن خالويه، الحسين.(١٩٣٤م). القراءات الشاذة. تحقيق: ج. برجسترسر. الرحمانية.

الخضري، محمد. (١٣٩٠هـ،١٩٧٨م).حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.(ج٢). بيروت: دار الفكر.

الذبياني، النابغة. (١٩٦١م). ديوان شعر. بيروت.

الرضي،رضي الدين.(١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م). شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها. (ج١). تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت : دار الكتب العلمية.

الرضي، رضي الدين. (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م). شرح الكافية في النحو.(ج١،٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٨٢م). الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس.

الزمخشري، محمود. (بدون). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.(ج٢). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الزمخشري، محمود. (بدون). المفصل في علم العربية. بيروت : دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة.

بن زنجلة، عبد الرحمن. (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م). حجة القراءات. ط٣. تحقيق:سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن السراج، محمد. (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م). الأصول في النحو. (ج١). تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت : مؤسسة الرسالة.

السلسيلي، عبدالله. (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م). شفاء العليل في شرح التسهيل. تحقيق د.الشريف عبدالله الحسيني. مكة المكرمة.

بن أبي سلمى، زهير. (١٣٦٣هـ).ديوان شعر، مصر : دار الكتب.

السمين الحلبي، أحمد. (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. (ج١٠). تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق:

دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

سيبويه، عثمان. (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م). الكتاب. (ج١). ط٣. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب.

السيوطي، عبد الرحمن. (١٣٢٢هـ). شرح شواهد المغني. مصر: المطبعة البهية.

السيوطي، عبد الرحمن. (١٣٩٧هـ،١٩٧٧م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.(ج٥). تحقيق : عبدالعال سالم مكرم. الكويت : دار البحوث العلمية.

ابن الشجري، هبة الله.(١٤١٣هـ،١٩٨٥م). أمالي ابن الشجري.(ج٢). تحقيق : محمود محمد الطناحي.القاهرة : مكتبة الخانجي.

الشلوبيني، أبوعلي. (١٤٠١هـ، ١٩٨١م). التوطئة. تحقيق: د.يوسف أحمد المطوع. الكويت.

الصبان، محمد. (بدون). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.(ج٣). رتبه: مصطفى حسين أحمد. بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

بن ضرار، الشماخ. (١٣٢٧هـ). ديوان شعر. شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي. مصر : مطبعة السعادة.

ابن العجاج، رؤبة: (١٩٠٣م). مجموع أشعار العرب (ويشتمل على ديوان رؤبة). عني بتصحيحه: وليم بن الورد، ليبسيج.

العجاج، عبد الله. (١٩٧١م). ديوان شعر. تحقيق: عزة مجمد حسن. بيروت : دار الشرق.

ابن عقيل، عبد الله.(١٩٩٤م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.(ج٣). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت : دار الفكر.

العكبري، عبد الله. (١٤١٦هـ،١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب.(ج١). تحقيق: غازي مختار طليمات. دمشق : دار الفكر.

العليمي، ياسين. (بدون). حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح.(ج٢). مصر: عيسى البابي الحلبي (دار إحياء الكتب العربية).

العيني،بدر الدين محمود. (١٢٩٩م).شرح شواهد شروح الألفية (المقاصد النحوية) مطبوع على هامش خزانة الأدب. القاهرة: بولاق.

الفارسي، أبوعلي.(١٣٨٩هـ،١٩٦٩م).الإيضاح العضدي. تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود. مصر: دار التأليف.

الفارسي، أبوعلي.(١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).المسائل البصريات.(ج١). تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد. القاهرة : مطبعة المدني.

الفراء، يحيى. (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م). معاني القرآن. (ج٢). ط٣.بيروت : عالم الكتب.

القرطبي، محمد.(١٣٧٢هـ،١٩٥٢م). الجامع لأحكام القرآن. (ج٩). ط٢. لبنان: دار الكتاب العربي.

الكندي، امرؤ القيس.(١٩٥٨م).ديوان شعر.

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف.

ابن مالك، محمد. (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م). شرح التسهيل. (ج٣). تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي مختون. مصر : هجر للطباعة والنشر.

ابن مالك، محمد. (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م). شرح الكافية الشافية. (ج٢). تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى بمكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث.

المبرد، محمد.(بدون).المقتضب. (ج٤). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م). مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م. إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي.

المرادي ابن أم قاسم، الحسن. (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م). الجنى الداني في حروف المعاني. ط٢. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.

النووي، يحيى. (١٣٩٨هـ،١٩٧٨م). صحيح مسلم بشرح النووي، (ج١٥). ط٢. بيروت: دار الفكر.

ابن هشام، جمال الدين.(١٤١٩هـ، ١٩٩٨م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.(ج٣). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت:المكتبة العصرية.

ابن هشام، جمال الدين. (١٩٨٤م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق : عبد الغني الدقر. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، جمال الدين. (١٣٨٣هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى ط١١. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة.

ابن هشام، جمال الدين. شرح اللمحة البدرية في علم العربية. (٢٠٠٧م). تحقيق: أ.د هادي نهر. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ابن هشام، جمال الدين. (١٩٧٩م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط٥. تحقيق : الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمدالله. بيروت : دار الفكر.

ابن يعيش، يعيش. (بدون).شرح المفصل. (ج٦). بيروت: عالم الكتب.